



كلمة

الجمهورية اللبنانية

يلقيها

السكرتير علي قرانوح

أمام

اللجنة السادسة

برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه

نيويورك في ٢٠١١/١٠/١٤

الرجاء متابعة النص عند الإلقاء

**Permanent Mission of Lebanon to the United Nations
866 United Nations Plaza, Suite 531, New York, NY. 10017**

في البداية، نود ان نشكر الامين العام على تقريره الذي يستعرض تطبيق برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه خلال العام ٢٠١١، بالاضافة الى المبادئ التوجيهية والتوصيات للمستين المقبلتين.

ان انشاء البرنامج واستمراره منذ ما يزيد عن اربعة عقود، دليل على اهميته وعلى التقدير الدولي الذي يُحظى به، فهو من الوسائل التي تساهم بتعزيز القانون الدولي وسيادة القانون، احد اسباب الوجود الاساسية لمنظمتنا.

نثني على جهود مكتب الشؤون القانونية باقسامه كافة لاسيما شعبة التدوين التابعة له. فإنشاء مكتبة الامم المتحدة السمعية والبصرية للقانون الدولي، وتطويرها باستمرار، هو مجد ذاته إنجازٌ يجب المحافظة عليه ودعمه، فهذه المكتبة تشكل خزاناً قيماً للاوساط القانونية، طلاباً ومدرسين وباحثين ومحامين وقضاة، وحتى للدبلوماسيين، يوثق الميادين المتنوعة في القانون الدولي. وفي المناسبة نشير الى ان عدد عدد الاشخاص الذين استعانوا بالمكتبة في لبنان تضاعف بحوالي اربع مرات خلال عامين فقط. بموازاة ذلك، نشيد بتنظيم الدورات الدراسية الاقليمية وبرنامج الزمالات في القانون الدولي اللذين اتاحا لحقوقيين من البلدان النامية ان يوسعوا اطلاعهم على مواضيع متعددة ذات صلة بقوانين المجتمع الدولي اليوم. هذا، ونؤكد على اهمية المنشورات القانونية التي صدرت بجهد من شعبة التدوين لاسيما ما يتعلق منها بقرارات التحكيم الدولي، وممارسات هيئات الامم المتحدة، واعمال لجنة القانون الدولي، وقرارات وفتاوى محكمة العدل الدولية، ونأمل أن تكون النسخ العربية للمنشورات القانونية متوفرة قدر الامكان.

لا شك ان المطالبة بتوسيع وتطوير نشاطات البرنامج، كترجمة الوثائق والمحاضرات والدراسات والاجتهادات القانونية او زيادة الزمالات والحلقات الدراسية، تقابلها ضرورة توفير الامكانيات اللازمة لتحقيق ذلك، ومن هنا نضم صوتنا الى الدعوات الموجهة للدول والجامعات والهيئات والمنظمات والافراد بحسب قدراتهم المادية، لتقديم الدعم المادي والعيني للبرنامج بغية استمراره وتوسعه. كما اننا نشجع على ايجاد وسائل بديلة لحل مشكلة النقص في التمويل كتدريب مدربين على الصعيدين الاقليمي والمحلي ليقوموا بدورهم بنقل معرفتهم الى حقوقيين في بلادهم.

ونُحتم مؤكدين انه رغم اختلافنا كدول في احجامنا البشرية والجغرافية، وفي هوياتنا القومية وثقافاتنا والمعتقدات الدينية لشعوبنا واعتباراتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، يجمعنا القانون الدولي، وهو القاسم المشترك الذي ساهمنا جميعا في وضعه ايمانا منا بضرورة ارساء اطار عالمي يضمن سيادة واستقلال وامن الدول، ويوفر استقرار العلاقات فيما بينها على قاعدة من العدل والمساواة، ويؤمن احترام حقوق الانسان الاساسية. لذا يؤكد لبنان، بصفته عضواً في اللجنة الاستشارية المعنية ببرنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهّمه، دعمه لاستمرار البرنامج وتعزيزه وتطويره.

شكراً.